المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي

National Economic and social Development Board

نقطة ضوء

دورية تصدر عن المجلس لتسليط الضوء على مواضيع الساعة

الحماية الاجتماعية في ليبيا

بين الواقع والمأمول

الإصدار الدوري الثالث

WWW.NESDB.LY

جميع الحقوق محفوظة

للمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي

الملخص:

تقرير **الحماية الاجتماعية في ليبيا بين الو اقع والمأمول** هو اول اصدار في سلسلة تقارير الحماية الاجتماعية الصادرة عن إدارة التنمية المجتمعية في المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي. ويتناول اهم المواضيع ذات العلاقة بالأمان الاجتماعي ويصدر هذا التقرير كجزء من الجهود المبذولة لتتبع التقدم المحلي والدولي الحاصل في مجال الحماية الاجتماعية.

الاستنتاجات والتحليلات والتوصيات التي ترد بسلسلة تقارير الحماية الاجتماعية لا تمثل الموقف الرسمي للمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي

جميع الارقام الواردة في التقرير مستمدة من مصادر رسمية

مقدمة:

تبنى المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي مشروع استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية والتي تحتاج إلى جهود وطنية مشتركة من كافة الوزارات والمؤسسات المعنية بالحماية الاجتماعية وكذلك مؤسسات المجتمع المدني، فوضع المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي و الاجتماعي (NESDB) بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومركز السياسات الدولية من اجل النمو الشامل (IG-IPC) خلال عام 2020م تصور لتوجيه عملية اعداد استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية في ليبيا بهدف وضع رؤية مشتركة في اطار للسياسات بقطاع الحماية الاجتماعية الوطني وتخطيط خارطة الطريق تنظم العمليات التشاورية والتي سيتحقق انطلاقا منها تطوير السياسة. والحصول على قائمة بالتعريفات المهمة المقرة ضمن تلك الخارطة، كل ذلك تم بتشكيل فريق عمل يمثل كافة الأطراف المعنية وبدعم من المنظمات الدولية، خصوصاً بعد أن أجمعت أطراف الحكومة وممثلي بعض المنظمات الدولية على أهمية المشروع في الارتقاء بنظم الرفاه الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية ومعالجة الثغرات في سياسات الحماية الاجتماعية.

هدف هذا العمل الى وضع فهم مشترك للمفاهيم والتحديات الوطنية، وتحديد الأولويات والسياسات والاستراتيجيات المفصلة لتحقيقها مع وضع نظام حوكمة أوسع يسمح بتقديم حلول شاملة، مع ازدياد الحاجة للحماية الاجتماعية نتيجة الاضطرابات السياسية وعدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي والهجرة والحد من الفقر والعوز،

وتتبلور قيم الشفافية والنزاهة والعدالة والجودة والامانة والشمولية. لبرامج الحماية الاجتماعية في هذه الاستراتيجية.

الاطار التشريعي و المؤسسي للحماية الاجتماعية في ليبيا

خلال الفترة 1955-2022م كانت اول رؤية للحماية الاجتماعية في ليبيا الغير مصـرح بها وذلك بصـدور التشـريعات والقوانين المنظمة للعمل في مجال الحماية الاجتماعية.

الإطار التشريعي

تحظى ليبيا بتجربة رائدة في مجال الحماية الاجتماعية، حيث اشتمل الوضع المؤسسي والتشريعي على خلفية تاريخية بدأت مع طور تأسيس الدولة الليبية بوضع كافة التشـريعات من قوانين ولوائح تنظيمية وتنفيذية، شـملت الرعاية والحماية الاجتماعية، وذلك وفقا للبرامج المنفذة سـواء كانت متعلقة بالتأمين الاجتماعي وأنظمة التقاعد أو المسـاعدات الاجتماعية -نقدية وعينة -وسوق العمل.

إجمالي التشريعات المحلية المتعلقة بالحماية الاجتماعية في ليبيا

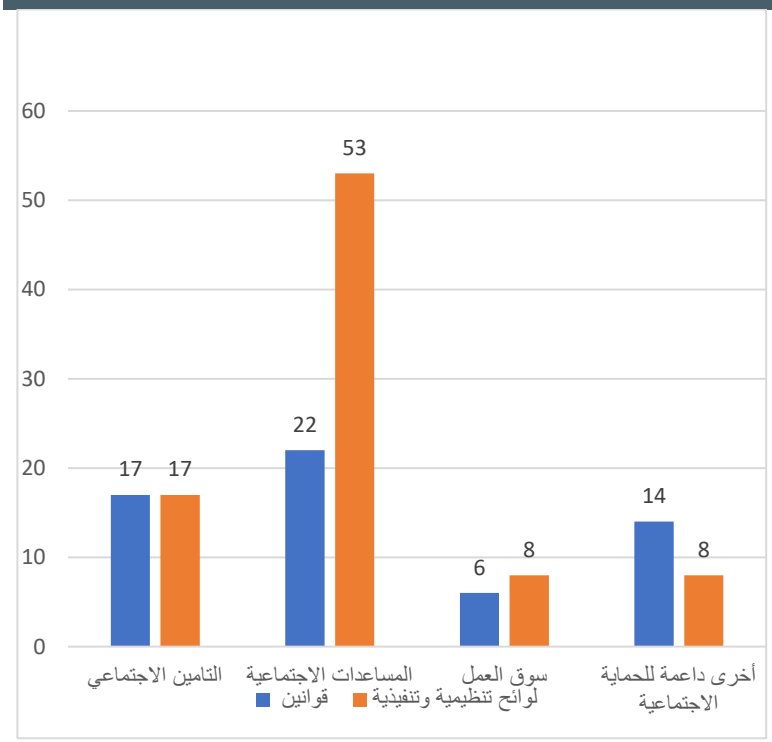

الإطار المؤسسي

يشمل الإطار المؤسـسي (32) جهة تُعنى بالحماية الاجتماعية سـواء أكانت واضـعة او مشـاركة في وضـع السـياسـات الخاصة بالحماية او جهات منفذة لبرامج الحماية او ذات صلة بالحماية الاجتماعية.

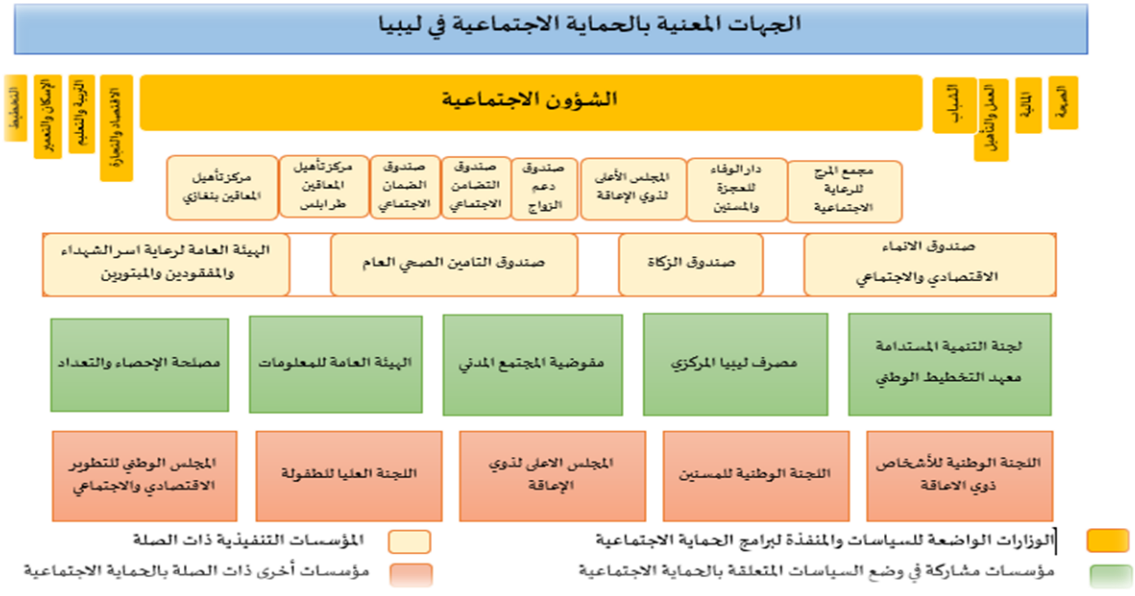

الفئات المستهدفة:

شملت الفئات المستهدفة بالحماية الاجتماعية على كل من:

- الاشخاص ذوي الاعاقة -ضحايا الكوارث الطبيعية او الصراعات الاهلية -النازحون والمهجرون -اسر المفقودين او الغائبين -اسر المحتجزين والمسجونين
- نزلاء المؤسسات الاجتماعية -اسر نزلاء المستشفيات -فاقدي السند الاجتماعي -المطلقات -الارامل -الايتام
- المتقاعدين -فئات المضمونين المشتركين-كبار السن -النساء الحوامل-العاطلون عن العمل -الاسر ذات الدخل المحدود -العاملون الليبيون وغير الليبيين (العاملون بشكل قانوني) -في القطاعين العام والخاص.

برامج الحماية الاجتماعية:

تركزت برامج الحماية على: التأمين والضمان الاجتماعي وبرامج المساعدات الاجتماعية-بما تحويه من خدمات نقدية وعينية ورعاية وتأهيل-وبرامج سوق العمل كسند أساسي لإنشاء شبكة للتواصل مع برامج الحماية والمستهدفين بها، لحتمية الوصول الى تغطية شاملة ومتنوعة لمحاربة الفقر وعدم المساواة والإقصاء من خلال التكامل بين هذه المكونات والتشريعات. كل مكون من مكونات الحماية الاجتماعية يحوي العديد من البرامج التي تحقق الأمان الاجتماعي للفرد والعدالة الاجتماعية

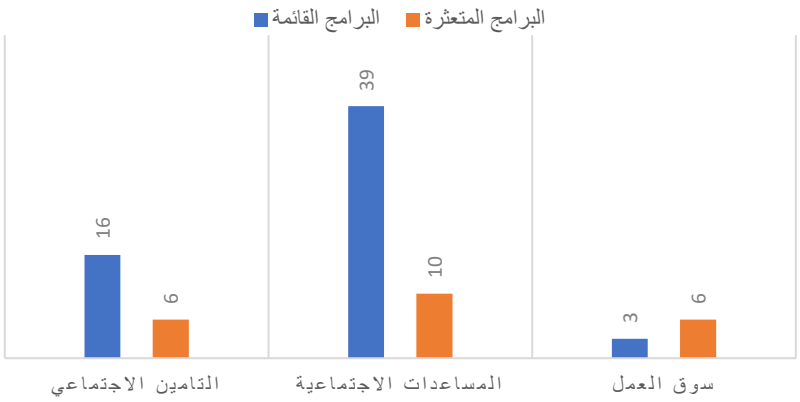

المؤشرات الدولية:

ولرصد تقدمنا في مجال الحماية الاجتماعية لابد لنا من رصد مكانة ليبيا في المؤشرات الدولية والتي لها علاقة ببرامج الحماية الاجتماعية، حيث أنها تعكس لنا الأثر الناتجة من تقديم الخدمات.

ومن بين هذه المؤشرات: **مؤشر الازدهار (الرخاء)**

تقرير مؤشر الازدهار(الرخاء) يتم اصداره من قبل معهد ليجاتم لأول مرة في عام 2007 ويصدر بشكل سنوي، ويقيس التقرير جهود 167 دولة لتعزيز رفاه مواطنيها عبر 12 محور تضم 300 مؤشر. ويعتبر أحد المؤشرات المهمة التي يستخدمها صناع السياسات والقادة السياسيون ورجال الأعمال والمستثمرون بالإضافة الى الباحثين والأكاديميين. ويستخدم عادةً كأداة عملية

للمساعدة في تحديد الإجراءات المطلوبة التي يجب اتخاذها للمساهمة في تعزيز الجهود للتحول من الفقر إلى الازدهار ولتوفير خارطة طريق لمواجهة الصدمات الاقتصادية والاجتماعية.

يتألف مؤشر الازدهار العالمي من 3 مجالات رئيسية كل منها يضم 4 مؤشرات فرعية، تشكل الأعمدة الاثني عشر التي يتكون منها المؤشر، وتضم هذه الأعمدة سبع وستون عنصرا، كالآتي:

1. **المجتمعات الشاملة (Inclusive Societies)** ويضم هذا المؤشر المؤشرات الفرعية: رأس المال الاجتماعي، الحوكمة، الحرية الشخصية، الامن والسلامة.
2. **الاقتصادات المفتوحة**-يضم هذا المؤشر المؤشرات الفرعية: جودة الاقتصاد، البنية التحتية والوصول الى الاسواق، وضع المؤسسة، بيئة الاستثمار.
3. **تمكين الاشخاص**-يضم المؤشرات الفرعية: الظروف المعيشية، الصحة، التعليم، البيئة الطبيعية.

مؤشر الازدهار (الرخاء) من مكوناته رأس المال الاجتماعي الذي يضم عدة عناصر منها: العلاقات الشخصية والعائلية (تمثل التماسك الاجتماعي)، الشبكات الاجتماعية، الثقة الشخصية والتسامح الاجتماعي (تمثل الشبكات الاجتماعية)، المشاركة المدنية والاجتماعية (تمثل المشاركة).

ويوضح الجدول اداء ليبيا وفقاً لمحاور المؤشر الاثني عشر خلال السنوات 2019/ 2020 / 2021/ 2023:

ترتيب ليبيا خلال السنوات	المجتمعات الشاملة (Inclusive Societies)				الاقتصادات المفتوحة				تمكين الأشخاص			
	الأمن والسلامة	الحرية الشخصية	الحوكمة	راس المال الاجتماعي	بيئة الاستثمار	وضع المؤسسة	البنية التحتية والوصول الى الأسواق	جودة الاقتصاد	الظروف المعيشية	الصحة	التعليم	البيئة الطبيعية
147 (2019)	161	136	158	115	159	161	132	131	92	102	112	162
149 (2020)	162	135	160	98	166	165	127	106	96	104	111	160
154 (2021)	162	129	159	128	167	165	128	133	94	108	107	159
146(2023)	162	129	160	115	157	161	128	99	94	105	112	157

فقد احتلت ليبيا المركز 147 في تصنيف عام 2019، واستمرت في التراجع الى سنة 2021، الى ان تقدمت بواقع 8 نقاط وتحصلت على المركز 146 في سنة 2023، حيث عزى المعهد التراجع للمشاكل الأمنية والحروب المتتالية التي شهدتها ليبيا. ومن خلال التراتيب اعلاه يتبين لنا ان هناك العديد من المؤشرات السلبية تتطلب وضع معالجات، وانه لتحقيق الرخاء (الازدهار) لابد من العمل على وضع استراتيجيات علمية تعتمد عليها مؤسسات الدولة وهي بمثابة خارطة طريق لبناء امن مجتمعي يحقق الاستقرار ويساهم في تحقيق مستوى متقدم من الرخاء.

تعريفات ومفاهيم:

المُؤشّر[1]: هو أداة قياس لأداء الأفراد والمشاريع، حيث يتم ذلك بقياس مستوى الأداء لديهم من خلال ربطه بأهدافهم، فإذا أرادت مؤسسة مثلاً أن تقييس أداء المدراء فيها فإنها تضع لهم مؤشرات أداء رئيسية حيث تكون هذه المؤشرات مرتبطة بالأهداف الاستراتيجية للشركة، كما يساعد وضع مؤشرات أداء رئيسية في الشركة معرفة مستوى الأداء العام كما يساعد صناع القرار ويتيح لهم تقويم الأداء قبل فوات الأوان.

الحماية الاجتماعية من المنظور الليبي[2]: "كل نظام يوضع أو إجراء يتخذ بقصد حماية المواطنين بليبيا، المقيمين بها من غير المواطنين في حالات الطفولة، وسن العمل، والشيخوخة، والعجز والمرض، وإصابة العمل، ومرض المهنة، وإعادة تأهيل المرضى والمصابين والعجزة، وعند فقد العائل وانقطاع سبل العيش، وعند الحمل والولادة، وتحمل الأعباء العائلية، وفي حالات الكوارث والطوارئ والوفاة ".

المعايير الأساسية للحماية الاجتماعية في ليبيا[3]

التغطية: معيار قياس وتقييم مدى شمولية البرامج المقدمة للمواطنين الليبيين من حيث برامج الرعاية الاجتماعية وكذلك تنفيذ برامج الإصلاحات التعويضية على المدى القصير والبعيد وتفعيل برامج الدعم والإصلاحات بما في ذلك سياسات سوق العمل.

الكفاية: معيار يقيس مدى الاستدامة المالية وتحديد الميزانية اللازمة لتغطية برامج الحماية الاجتماعية، مع القدرة والصمود خلال الازمات.

الكفاءة: معيار يقيس مدى توفر الموارد البشرية بمهارات وكفاءة عالية، وفق خطة واضحة للرصد والتقييم.

المساعدات الاجتماعية (نقدية -عينية): قائمة على المساهمات- مدعومة من الخزانة العامة

التامين الاجتماعي : قائم على المساهمات

سوق العمل : قطاع خاص - قطاع عام

الفئات الهشة : تمثل كل الفئات التي شملتها القوانين والتشريعات الليبية الخاصة بتقديم الحماية الاجتماعية

ختاما: نأمل من جميع الجهات المعنية والخبراء المتخصصين والمهتمين المشاركة في اثراء هذا المشروع بالتواصل والمشاركة عبر وسائل التواصل المخصصة.

---

[1] Bernard Marr, "What Is The Difference Between A Benchmark And A KPI", Bernard Marr, Retrieved -3/2/2022. Edited.

[2] قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980

[3] الملامح الأولية للاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في ليبيا المعدة من قبل الفريق المكلف من المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي 2021م